حزب الله وولاية الفقيه وإشكالية السيادة الوطنية

سامر توفيق عجمي



تبرز ولاية الفقيه في الفكر السياسي الشيعي المعاصر كحالة إشكالية، لا بوصفها نظرية دينية بالضرورة، بل عندما تنتقل إلى أفق السلطة والمجال السياسي. فالدولة الوطنية تقوم على احتكار السيادة والقرار السياسي. بينما تنتمي ولاية الفقيه إلى نموذج مختلف في فهم السيادة ومصدر الشرعية. هنا يطرح السؤال: كيف يمكن لنظرية ذات جذور ما فوق وطنية تتجاوز الجغرافيا السياسية أن تتفاعل مع بنية الدولة دون أن تُنتِج توتراً دائماً مع السيادة؟

هذا السؤال يحضر في النقاشات العربية غالباً داخل إطار اختزالي، خصوصاً عند مقاربة تجربة حزب الله، إذ تميل بعض القراءات إلى كونه امتداداً لإيران وأداة تنفيذ لإرادة الولي الفقيه، مفترضة أنّه لا يمتلك منطقه الذاتي ومقاربته الخاصة. بينما يمكن القول إنّه لو فرض تغيّر بنية ولاية الفقيه لا يعني بالضرورة تغيّر السلوك السياسي لحزب الله بصورة موازية. ففي عدد كبير من الملفات، لا تأتي مرجعية الولي الفقيه كنقطة انطلاق للقرار، بل كإطار يمنح الشرعية لخيار تشكّل مُسبقاً على أساس دراسات وتقديرات داخلية في حزب الله. وعليه، فإنّ بعض ما قد يُفهم تجاوزاً لمنطق السيادة الوطنية، لا يمكن تفسيره دائماً بوصفه انعكاساً آلياً للارتباط بولاية الفقيه، بقدر ما يرتبط بتصوّره الخاصّ لمعادلات القوّة والصراع.

ومن هنا تنبع إحدى أبرز إشكاليات الفهم الشائع من عدم التمييز بين مستويين: مستوى الارتباط العقائدي، ومستوى صناعة القرار السياسي. يضاف إلى ذلك الخلط المنهجي بين ثلاث دوائر متمايزة: ولاية الفقيه كنظرية، والولي الفقيه كشخص تاريخي يجسّدها ضمن شروط خاصّة، والدولة الإيرانية بوصفها كياناً سياسياً تحكمه اعتبارات المصالح كما المبادئ. وهذا الخلط يُفضي في كثير من الخطابات إلى التعامل مع حزب الله كامتداد مباشر للدولة الإيرانية نفسها، بينما العلاقة بينه وبين ولاية الفقيه لا تقوم في أصلها العقائدي على الانتماء

إلى دولة بعينها. أمّا حصرها داخل الهوية الإيرانية، فليس نابعاً من النظرية ذاتها، بل من ظرف تاريخي–سياسي جعل من إيران المركز لتجسيد هذا المفهوم.

تُظهِر التجارب السياسية المعاصرة أنّ التحدّي الذي يواجه سيادة الدولة الوطنية لا يأتي من الاتجاهات التوسّعية، كتيارات الإسلام السياسي، أو الأحزاب القومية العربية أو الأممية الماركسية. بل أيضاً من النَّزعات الانفصاليّة على أسس طائفية أو عرقية.

كما أنّ مفهوم السيادة لا يعمل ضمن نموذج مُغلق، بل هو أقرب إلى فضاء مركّب يتداخل فيه الضغط الخارجي مع ضعف البنية الداخلية. ويتأكّد هذا الأمر في السياق اللبناني كحالة تاريخية ممتدّة، من النفوذ الفرنسي، إلى المرحلة السورية، مروراً بأدوار متفاوتة لكلٍّ من الولايات المتحدة والسعودية وغيرهما. كذلك تسهم بنية النظام السياسي اللبناني نفسه في إنتاج هذا الالتباس السيادي، عبر آليات تسوية لا تستند دائماً إلى منطق دستوري، بل إلى أعراف وتفاهمات بين القوى الطائفية والسياسية.

ضمن هذا الواقع، تصعب مقاربة إشكالية السيادة في لبنان بوصفها مسألة تخصّ فاعلاً واحداً، إذ تتحرّك معظم القوى، بدرجات متفاوتة، داخل شبكة معقّدة من التأثيرات الإقليمية والدولية مع القيود الداخلية للنظام السياسي اللبناني نفسه، ما يجعل السيادة اللبنانية أقرب إلى مسار تفاوضي دائم منها إلى حالة دستورية مُغلقة.

إنّ قوّة الدولة وعدالتها لا تقاسان بقدرتها على إعلان السيادة في الخطاب، بل في إنتاج شروطها الفعليّة. أمّا حين تضعف هذه البنية، فإن السيادة تتحوّل إلى مجال مفتوح للتداخل، لا إلى حالة مستقرّة ونهائية. وبهذا المعنى، لا يكون سؤال السيادة في لبنان دستورياً محضاً، بقدر ما يصبح إشكالاً فلسفياً يتعلّق بكيفية إدارة السلطة داخل بيئة متعدّدة الانتماءات والمرجعيات.

إنّ تجارب التاريخ السياسي الشيعي تشهد أنّ التوتر بين المرجعية العقائدية والدولة لا يؤدّي بالضرورة إلى التصادم السيادي أو استحالة التعايش. فالمجال السياسي لا يشتغل وفق النماذج النظرية المحضة، بل عبر صيغ متحرّكة من التكيّف والمرونة بين النظرية والواقع. ففي مراحل طويلة، بقيت ولاية الفقيه حاضرة داخل البناء الفقهي الشيعي دون أن تتحوّل إلى إطار مباشر للعمل السياسي، وذلك حسب طبيعة الدولة القائمة، وموقع الجماعات الشيعية داخلها، بحيث تبقى العقيدة إطاراً مرجعياً للهوية والالتزام الفكري، بينما يخضع المجال السياسي إلى شروط الواقع وتعقيداته. ومن هنا، لا يقتصر السؤال على ما إذا كانت نظرية ولاية الفقيه تتعارض مع الدولة الحديثة، بل يرتبط بكيفية إدارة هذه النظرية داخل فضاء سياسي تعدّدي وطائفي.

وفي الحالة اللبنانية، يمكن القول إنّ عنصراً أساسياً في الإشكال لا يرتبط بولاية الفقيه كنظرية دينية في حدّ ذاتها، بقدر ما يتّصل بغياب تأصيل فقهي-سياسي داخل حزب الله يعيد قراءة النظرية في ضوء شروط الدولة الوطنية التعدّدية. فالواقع الذي تعيشه إيران كدولة ذات أكثرية مذهبية، قامت بنيتها الدستورية ونظامها السياسي على ولاية الفقيه، ليس هو نفسه التي يواجهه حزب الله. ومن هنا، لا يبدو كافياً التعامل مع ولاية الفقيه كنظرية مكتملة يمكن نقلها بصورة آلية من سياقها الحاضن إلى واقع مختلف يفرض أسئلة جديدة تتعلّق بمفهوم السيادة وطبيعة الشرعية وحدود الانتماء.

هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة نظر اجتهادي في نظرية ولاية الفقيه نفسها داخل الواقع اللبناني، لا بمعنى التخلّي عنها، بل قراءتها ضمن شروط الواقع المحلّي بدل الاكتفاء بصيغتها الجاهزة. فالتجربة الاجتهادية الشيعية، كما عبّر عنها عدد من مفكريها المعاصرين، لا تنطلق من النص

بوصفه بنية دلالية ثابتة ومنفصلة عن ما يفرضه الواقـع من تحـدّيات مُسـتحدثة، بـل من جدليـة تفاعلية بين النص والواقع، بحيث لا يكـون الواقـع مجـرد مجـال لتطـبيق النظريـة، بـل عنصـراً مشاركاً في كيفية فهمها واستنباطها. وثمة داخل البيئـة الشـيعية اللبنانيـة إمكانـات اجتهاديـة قادرة على «لبننة» أطروحة ولاية الفقيه ومقاربتها بما ينسجم مع خصوصية المجال اللبنــاني، إلا أنّ هذا المسار لم يتحوّل حتى الآن إلى مشروع فكري.

غير أنّ الإشكال لا يتوقّف عند حدود التأصيل النظري، بل يمتدّ أيضاً إلى كيفية إدارة حزب اللـه للنظرية، فالواقع اللبناني التعدّدي يفرض إنتاج آليات سياسـية قـادرة على تنظيم العلاقـة بين المرجعية العقائدية والمجال الوطني، بنحو يحدّ من تحوّل التوتر النظري إلى مصـدر للانقسـام أو القلق السيادي. هنا، تكتسب بعض المفاهيم، مثل التزاحم والضرورة وجلب المصـلحة ودفـع المفسدة، أهمّية خاصّة، بوصفها أدوات تسمح بإعادة تـرتيب الأولويـات بين المبـادئ والمصـالح لإدارة التعقيد السياسي داخل واقع لا يحتمل المقاربات الأُحادية.

كما تشمل الإشكالية أيضاً طبيعة الخطاب الذي تُقـدَّم من خلالـه النظريـة الدينيـة داخـل فضـاء تعدّدي تتشـكّل داخلـه تصـوّرات الجماعـات بعضـها عن بعض. وفي هـذا السـياق، تـبرز ضـرورة التمييز بين الخطاب التعبوي الداخلي والخطاب الوطني العام. فليست كل العقائـد الـتي تـؤثّر في تشكيل السـلوك السياسـي بحاجـة إلى أن تُطـرح بصـورة إعلاميـة مباشـرة داخـل الفضـاء المفتوح، خصوصاً عندما تكون مرتبطة بإشكاليات سيادية داخل مجتمع متعدّد ومنقسم. ذلك أنّ الخطاب لا يُقاس فقط بمـا يقصـده قائلـه، بـل أيضـاً بمـا ينتجـه داخـل المجتمعـات من تمثّلات ومخاوف تتجاوز نيّة القائل نفسه، خصوصاً حين يُطرح دون إطار تفسيري يوضح طبيعة العلاقة بين العقيدة والدولة، وعندها لا يعود الإشكال مرتبطاً بوجود النظرية بحد ذاتـه، بـل في الفـراغ التفسيري الذي يحيط بطريقة إعلانها داخل المجال العام.

فالمشكلة لا تكمن دائماً في امتلاك الجماعات السياسية لعقائد تتجـاوز الدولـة الوطنيـة، إذ إنّ هذا الأمر حاضر بأشكال مختلفة في تجارب سياسية متعدّدة، بل في امتلاك لغة سياسية قادرة على تنظيم حضـور هـذه المرجعيـات داخـل المجـال الوطـني المشـترك دون تحويـل الاختلاف النظري إلى اشتباك سياسي دائم. وفي هذا الإطار، يمكن فهم أهمية بعض التجـارب –كتجربـة الإمام موسى الصدر- التي سعت إلى إنتاج لغة وطنية جامعة قادرة على إدماج الهوية الشـيعية داخل المجال اللبناني الأوسـع، دون تحويـل البعـد العقائـدي إلى محـور تـوتّر يـومي مـع بقيـة المكوّنات.

في المحصّـلة، لا يتمثّـل التحـدّي الحقيقي في إقنـاع جميـع المكوّنـات الدينيـة والاجتماعيـة والسياسية بولاية الفقيه بوصفها نظرية دينية، بقدر ما يتمثّل في إنتاج خطاب تفسـيري قـادر على خلـق حـدّ أدنى من التفهّم لـدى مَن يعارضـون هـذه الأطروحـة. فثمـة فـرق أساسـي بين الإقناع والتفهّم؛ إذ يفترض الإقناع قدراً من الاشتراك في الرؤيـة، بينمـا يكتفي التفهّم بإنتـاج قدرة متبادلة على استيعاب موقع الآخر ومنطقه داخل البنيـة السياسـية المشـتركة، حـتى مـع استمرار الاختلاف معه. فالمجتمعات التعدّدية لا تُبنى على التطابق التامّ بين مكوّناتها، بل على قدرتها على إدارة الاختلاف ضمن إطار يمنع تحوّله إلى قطيعة أو صراع مفتوح.

* كاتب وأكاديمي